

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

الصادر من محكمة التمييز الأردنية بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية : ٢٠٠٠/٣٧١

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبد الله السلطان ، عبدالفتاح العوامله ، الياس العكشه ، فتحي الرفاعي

المميز:

المميز ضده : الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٠ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة

الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ بالقضية رقم ٢٠٠٠/١٧١ القاضي
بتجريم المتهم (المميز) بجناية القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات والحكم عليه
بالوضع بالانشغال الشاقه المؤقتة مدة خمسة عشر سنة والرسوم .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بإستبعادها لواقعة وجود بلبه مع المغدور
هدد او هجم بها على المميز اثناء الحادث وذلك اعتماداً على ان بعض
الشهود لم يشاهدوا البلبه .

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في تأسيس قناعتها بان نيه المميز قد اتجهت
الى قتل المغدور اعتماداً على استعماله لسلاح خطر وقائل بطبيعته وان
الاصابه ومكانها خطيرين .

٣- وبالتناوب لم تبحث محكمة الموضوع سلوكيات المجني عليه في يوم الحادث

والذي اتسمت بالعدوانية والاصرار عليها وذلك كسبب مخفف تقديري على الاقل .

وطالبت وكيله المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .
 وبتاريخ ٢٠٠٠/٤/١١ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الى محكمتنا كونها مميزه بحكم القانون عملاً بالماده ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً ان الحكم الصادر قد جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونيه واقعه وتسببياً وعقوبه ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في الماده ٢٧٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائيه ملتصماً بتأييده .

وبتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٧ قدم رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه انتهى فيها الى طلب رد التمييز وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد ان النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى احالت المتهمه بجناية القتل العمد خلافاً لاحكام الماده ١/٣٢٨ من قانون العقوبات وبجنحتي حمل وحيازه سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لاحكام المواد ٣ و٤ و١١/ج من قانون الاسلحه الناريه والذخائر والايذاء خلافاً لاحكام الماده ٣٣٤ من ذات القانون .

وتتلخص وقائع هذه الدعوى كما وردت باسناد النيابة انه وبتاريخ ١٩٩٩/٨/٣ حصل خلاف بين المغدور وبين المتهمه
 وبين المتهمه
 قطعة ارض تقع امام منزليهما ومختلف عليها من السابق ونجم عن الخلاف مشاجره فيما بين المغدور والمتهمه وقام الحضور بالفك بينهما . الا ان المتهمه قام بالذهاب لمنزله واحضر مسدسه الغير مرخص بعد حشوه بالعتاد وبعودته ثانيه للمكان اقترب من المغدور وقام بتصويب مسدسه على المغدور واخذ باطلاق العيارات الناريه حيث سقط المغدور على الارض متأثراً باصابته وبنقله للمستشفى تبين بانه توفي متأثراً باصابته وبتشريح الجثه تبين بانه مصاب بعيارين ناريين وبان سبب الوفاة الصدمه الدمويه النزفيه نتيجة النزيف الدموي الحاد نتيجة تمزق الشريان الحرقفي العام الايمن والامعاء نتيجة الاصابه بمقذوف ناري في البطن ، وكان المتهمه وعند حضور الشرطه

لمكان الجريمة قد قام بمسك والدة المغدور المشتكيه ربه من يدها ودفعها حيث سقطت في القناة واصيبت بيدها جراء ذلك وقد احتصلت على تقرير طبي خلاصته مدة التعطيل خمسة ايام وبتقديم الشكوى جرت الملاحقه .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى في الدعوى واستمعت الى ادلتها وبياناتها وتوصلت الى استخلاص الواقعه التاليه (انه وفي وقت آذان المغرب من يوم ١٩٩٩/٨/١٣ حصل خلاف بين المغدور .. والمتهم بسبب قيام ابنة المتهم بوضع بعض الاتربه قرب منزل شقيق المغدور وتطور الخلاف الى مشاجره حيث تشابكا بالايدي وتضاربا وقام الشاهد بالفصل بينهما وعندها اخرج المتهم مسدساً غير مرخص وقام باطلاق بعض العيارات الناريه باتجاه المغدور حيث اصابه ، الا ان المغدور سار لمسافة حوالي ثلاثين متراً الى ان وصل محل وطلب منه اسعافه وتم نقله الى المستشفى حيث وصل متوفياً ، هذا وعندما حضرت الشرطه للقبض على المتهم قام المتهم بدفش والدة المغدور المدعوه حيث سقطت على الارض واصيبت نتيجة ذلك ثم قدمت الشكوى وجرت الملاحقه .

وفي ضوء هذه الواقعه التي تحصلتها محكمة الجنايات الكبرى قضت وعملاً باحكام ماده ١٧٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائيه ادانة المتهم المذكور بجنحه حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لاحكام المواد ٣ و٤ و١١/ج من قانون الاسلحه الناريه والذخائر وعملاً باحكام ماده ١١/ج من ذات القانون حبسه مدة ثلاثة اشهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط وكذلك ادانة المتهم المذكور بجنحه الايذاء خلافاً لاحكام ماده ٣٣٤ من قانون العقوبات وحبسه مدة شهرين والرسوم .

كما قررت وعملاً باحكام ماده ٢٣٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائيه تعديل وصف التهمه المسنده للمتهم من جنايه القتل العمد خلافاً لاحكام ماده ١/٣٢٨ من قانون العقوبات الى جنايه القتل القصد خلافاً لاحكام ماده ٣٢٦ من ذات القانون وعملاً باحكام ماده ٢٣٦ من قانون اصول المحاكمات الجزائيه تجريمه بجنايه القتل القصد خلافاً لاحكام ماده ٣٢٦ من قانون العقوبات وعملاً بذات ماده وضع المجرم

المذكور بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة والرسوم ومصادره السلاح المضبوط محسوبه له مدة التوقيف .

لم يرض المتهم بهذا القرار فطعن به تمييزاً للأسباب المبسوطه بلائحة التمييز المقدمه من وكيلته بتاريخ ١٠/٤/٢٠٠٠ .

وفي الرد على اسباب التمييز :

وعن السببين الاول والثاني : نجد ان هذين السببين ينصبان على الطعن بسلامه وصحة قناعة محكمة الجنايات الكبرى التي تحصلتها .

وحيث نجد ان ذلك يشكل طعناً بالصلاحية التقديرية الممنوحة لمحكمة الجنايات الكبرى وبصفتها محكمة موضوع وفقاً لأحكام المادة ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية التي اناطت بالقاضي الجزائي الحكم وفق قناعته الشخصية ذلك ان الحكم هو وجدان الحاكم وانه لا رقابه لمحكمة التمييز على محاكم الموضوع فيما تتوصل اليه من نتائج واستخلاصات طالما انها تستند في ذلك الى بينه قانونيه ثابتة في الدعوى ومستخلصه استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ولم تستند الى بينه وهميه او غير قانونيه او لا حقيقه لها .

وحيث نجد ان محكمة الجنايات الكبرى قنعت بان نية المميز قد اتجهت الى قتل المغدور وازهاق روحه بدليل استعماله لسلاح قاتل بطبيعته (مسدس) وان طبيعة الاصابه ومكانها خطرين وان المغدور اصيب بمقدوفين ناريين نفذ الاول الى تجويف البطن واستقر في عضلات الحوض ومزق الشريان الحرقفي الايمن وادى الى نزيف حاد ونفذ المقدوف الثاني من جسم المجني عليه بعد اصابة عضلات الحوض الايسر ، وان ذلك ادى الى نزيف حاد نتيجة تمزق الشريان الحرقفي العام الايمن و الامعاء وقد ادى ذلك الى الوفاة بالصدمة النزفيه .

وحيث نجد ان الاداة المستخدمه في القتل هي اداة قاتله بطبيعتها وان موقع الاصابات في جسم المجني عليه كانت في موقع خطر وان الاصابات بحد ذاتها شكلت خطوره على حياة المجني عليه وادت بالنتيجة الى وفاته الامر الذي يسوغ معه القول بان نية المميز اتجهت الى قتل المجني عليه وازهاق روحه .

اما بالنسبة للدفع الذي اثارته وكيلة المميز بان المتهم كان في حالة دفاع شرعي عن النفس حينما اطلق النار على المغدور وقتله ، وحيث ان مسأله كون المتهم في حالة دفاع شرعي من عدمه انما هي مسألة واقع تختص به محاكم الموضوع اثباتاً ونفياً من خلال البينه المقدمه في الدعوى ، وحيث ان محكمة الموضوع لم تقنع برواية المتهم من ان المجني عليه كان يحمل بلطه ساعه اطلاق النار عليه ، ذلك ان البينه التي قدمت لهذه الغايه والمؤلفه من شهادة زوجته وابنته وابن شقيقته ، وحيث ان محكمة الجنايات الكبرى استبعدت شهاداتهم لصلة القربى مع المتهم سيما وان باقي الشهود لم يذكروا ان المجني عليه كان يحمل بلطه عند اطلاق النار عليه من قبل المتهم وبالتالي فان الدفع بان المتهم كان في حالة دفاع شرعي يكون مردوداً وعليه يكون ما توصلت اليه محكمة الجنايات الكبرى من ان فعل المميز يشكل جنية القتل القصد طبقاً لاحكام ماده ٣٢٦ من قانون العقوبات متفقاً واحكام القانون فيكون هذان السببان مستوجبي الرد .

وعن السبب الثالث نجد ان المميز ابرز لمحكمتنا صك مصالحه بين المميز وذوي المغدور وحيث ان هذا الصك لاحق في تاريخه لتاريخ صدور القرار المميز ، وحيث ان محكمة الجنايات الكبرى لم تطلع على هذا الصك .

وحيث اننا نجد ان من شأن هذه المصالحه التأثير في العقوبه عند الأخذ بها .
وعليه نجد ان هذا السبب يرد على القرار المميز .

اما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فاننا نجد انه تم معالجة الاسباب القانونيه والواقعيه من خلال ردنا على التمييز المقدم من المتهم وانه لا داعي للتكرار .

لذلك وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض القرار المميز من حيث العقوبة فقط
وتأييده فيما عدا ذلك واعادة الاوراق لمصدرها لاجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠٠/٦/٢٠

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

بقق / اض

lawpedia.jo